

## الجمعية العامة

### الدورة الحادية والخمسون



## الجلسة العامة ٢٨

الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

السيد أليسانا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
تتوجه إليكم ساموا بأحر التهاني على انتخابكم  
لمنصبكم عن جدارة. ويسرني بصفة خاصة أن أعرب  
لكم عن ثقتنا الكاملة في رئاستكم ودعمنا التام لها. وأود  
أيضا أن أشير بسعادة السيد ديوغو فريتاس دو  
أمارال، ممثل البرتغال على خدمته وقيادته الممتازين  
أثناء الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة.

ترحب ساموا باعتماد هذه الجمعية لمعاهدة  
الحظر الشامل للتجارب النووية، التي سأوقع عليها في  
وقفت لاحق اليوم باسم حكومتي. ونحن نوق على  
المعاهدة لأن ذلك هو ما سعينا إليه زمنا طويلا. ونحیی  
استراليا ونشكرها على مبادرتها بعرض المعاهدة  
مباشرة على الجمعية العامة. فهذه المعاهدة، بالنسبة لنا  
في منطقة المحيط الهادئ، تضع حدا لحالة غير  
مرضية طال أجلها، إن أسلحة نووية كثيرة، وكثيرة إلى  
حد مفرط، كانت موضع تجارب في منطقتنا، وما زلنا  
نشعر بالخوف من النتائج المترتبة عليها وخاصة  
بالنسبة لبيئتنا الهشة ومواردنا البحرية. ومثلنا كممثل  
غيرنا، نعترف بأوجه القصور في معاهدة الحظر  
الشامل للتجارب النووية، ونأسف لعدم إمكانية التوصل  
إلى توافق الآراء المطلوب في مؤتمر نزع السلاح. ولكن  
ذلك لا ينبغي أن يقف في طريق العمل الذي ما زال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد توفيلادو إيتي أليسانا، رئيس  
الوزراء ووزير الخارجية في دولة ساموا الغربية  
المستقلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمتع  
الجمعية الآن لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة  
ساموا الغربية المستقلة.

اصطحب السيد توفيلادو إيتي أليسانا، رئيس  
الوزراء ووزير الخارجية في دولة ساموا الغربية  
المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني  
أيما سرور أن أرحب برئيس الوزراء ووزير  
الخارجية في دولة ساموا المستقلة، السيد  
توفيلادو إيتي أليسانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية  
العامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

جميع البلدان. ولهذا فإننا نتشاطر بالكامل معاناة اخواننا من البشر في كل البلدان، ممن تنكر عليهم الظروف التي تكفل لهم أن يعيشوا ويتطوروا في ظل السلام وتحقيق الذات.

وحكومة بلدي ترحب بالتطورات التي وقعت في البوسنة والهرسك وبتنفيذ اتفاق دايتون. ونأمل أن توفر الانتخابات التي أجريت مؤخرا الثقة بين جميع الأطراف.

إننا لا نزال نصلي من أجل إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط. ونثني على الرئيس كلينتون لمبادرته الخاصة باجتماع واشنطن الذي عقد مؤخرا، ونحث جميع الأطراف، المشاركة في المفاوضات المتجددة الجارية الآن في المنطقة، على بذل كل جهد ممكن لاستعادة الاستقرار والتقدم في عملية السلام بروح من الاحترام المتبادل.

إننا أيضا بلد نقدر ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الرئيسية التي تدافع عنها منظماتنا. وهذا هو أساس تأييدنا لسيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية.

ونحن نؤمن بضرورة وضع قواعد لتنظيم السلوك والتعاون الدوليين. والتطورات في النظام الدولي تتطلب - بشكل متزايد - من الدولة ومن المواطنين على السواء الخضوع للتدقيق الدولي. وهناك مجال يسترعي الانتباه يتعلق بالاعتداءات والجرائم الخطيرة التي ترتكب في حق الإنسانية والتي تثير قلقا دوليا، بما في ذلك الإرهاب. وساموا تؤيد تأييدا تاما إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في وقت مبكر للتعامل مع هذه الجرائم.

حظيت إصلاحات الأمم المتحدة بقدر كبير من التركيز في الدورة الخمسين كما قيل الكثير بالفعل خلال هذه المناقشة العامة، وهذا له ما يبرره. وعلى كل مستوى تقريبا، لا تزال المنظمة بحاجة إلى تغيير وتحسين جوهريين. وبلدي يلتزم التزاما تاما بتأييد الجهود المبذولة حاليا لتعزيز وتنشيط منظماتنا لجعلها أكثر ديمقراطية وإنصافا وتمثيلا. ولا بد لي من القول، مع ذلك، إنه نظرا لأن لدينا وفدا صغيرا يكافح لمواجهة العمل المتعدد الوجوه الذي يضطلع به في الأفرقة

يتعين إنجازها، فهذه المعاهدة علامة على إحراز تقدم بالغ الأهمية. وعلينا جميعا الآن أن نسخر جهودنا بالغة الجدوية لدفع عملية نزع السلاح قدما، بما في ذلك تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

واليوم، يقف المجتمع الدولي صفا واحدا، وربما أكثر من أي وقت مضى، في التسليم بأن القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية هدف أساسي. وساموا تلتزم التزاما عميقا بهذا الهدف، وسنواصل العمل من أجل تحقيقه، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء الأمم المتحدة، فضلا عن أعضاء المجتمع المدني.

ومما يشجع حكومتي أعظم تشجيع صدور الفتوى الإيجابية من محكمة العدل الدولية بشأن مسألة مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. ونرحب على وجه الخصوص بتذكرة المحكمة التي جاءت في حينها، بأن ثمة التزاما بالدخول بحسن نية في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي، واختتام هذه المفاوضات. ونحن نقبل قبولا تاما الفتوى الهامة الصادرة عن المحكمة بضرورة أن يخضع نزع السلاح النووي، بجميع جوانبه، لرقابة دولية صارمة وفعالة.

أود أيضا أن أشيد بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، في وقت سابق من هذا العام، على بروتوكولات معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ وسيكون التصديق السريع من جانب فرنسا موضع تقدير، ونتطلع إلى التقيد التام بها من جانب كل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ذلك أننا نعتقد أن اشتراكها الكامل لن يبعث على الثقة فحسب داخل منطقتنا وإنما سيحمل أيضا رسالة أمل لسائر المجتمع الدولي.

إننا نؤمن إيمانا كبيرا بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدور الحيوي الذي تلعبه في عملية نزع السلاح. وأثناء هذه الدورة ستؤيد ساموا، جنبا إلى جنب مع الوفود الأخرى، الجهود الرامية إلى إقامة الصلات وتعزيز التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي.

إننا ننتمي إلى منطقة تقدر السلام والأمن، وولتمس لأنفسنا أعلى درجات التعايش السلمي مع

وساموا، هي ودول جزرية صغيرة أخرى، لا تزال تؤكد على أهمية برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي خطة واقعية لتنميتنا الاقتصادية المستدامة. وبينما تلقت مساعينا لتنفيذ برنامج العمل مساعدة وتسهيلا كبيرا من أجهزة الأمم المتحدة، فإن الإنجاز هو في نهاية الأمر مسألة جهد وطني ومثابرة وطنية. وبالدم الحاسم من المجتمع الدولي، يجب أن نواصل التمسك بمثل الاكتفاء الذاتي.

إن البحر وموارده تقدم آفاقا حقيقية لتنميتنا. والأنظمة القانونية التي تحكمها وتحكم استخداماتها مسائل لها أهمية حيوية بالنسبة لساموا. وستظل تحظى باهتمامنا الوثيق. ونحن نرحب بانتخاب أعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار وإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار. ونعتقد أنه من الملائم منح مركز مراقب في الأمم المتحدة للسلطة وسنؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز منظمة السلطة ولضمان قدرتها المالية.

إن الحفاظ على بيئتنا شاغل كبير يشغل بلدي. وسنواصل بذل كل جهد ممكن للاشتراك في المناقشات الدولية والمساهمة في تطوير المبادئ والأنماط البيئية الدولية لضمان التعبير عن شواغلنا تعبيرا كافيا. وإن اللجوء إلى القانون الدولي وإلى الآليات الدولية الفعالة هو الضمان النهائي لتوفير الحماية والأمن للدول الصغيرة.

إن المناخ العالمي يتغير، وي طرح الأثر المترتب على ذلك، وبخاصة ارتفاع منسوب البحار، أكبر المخاطر بالنسبة إلى ساموا وجميع الجزر الصغيرة. وباعتبارنا عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، أكدنا، ولا نزال نؤكد، اهتماماتنا من أجل اتخاذ إجراء دولي فوري وفعال.

إن تقرير التقييم الثاني للجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي يؤكد ما كنا نخشاه منذ فترة طويلة: وهو أن النشاط البشري يزيد من حرارة النظام المناخي ويعمل على تغييره. ووزراء البيئة الذي حضروا المؤتمر الثاني للدول الأطراف في جنيف في شهر تموز/يوليه من هذا العام أيدوا التقرير باعتباره أشمل تقييم موثوق به لعلوم المناخ.

الخمس العاملة الرفيعة المستوى، نشعر بأننا محرومون، وأحيانا محبطون بشأن معدل سير المناقشات، وبشأن اتجاهها في كثير من الأحيان.

إن عضوية مجلس الأمن يجب أن تتوسع لتعكس حقائق الحاضر ولتعزز فعالية المجلس ومشروعته. وهناك حاجة لإيلاء اهتمام خاص لحالة اليابان وألمانيا. وحكومة بلدي تفكر تفكيراً جادا للغاية في اقتراحات، مثل اقتراح إيطاليا، الذي من شأنه ضمان التمثيل المناسب المنتظم للدول الصغيرة واهتماماتها في أعمال المجلس. ونحن نعتقد أن المناقشات التي تجري خلال هذه الدورة ينبغي أن تركز على المجالات التي تتوفر فيها فرصة معقولة للتقدم، والتي يمكن تعزيز قيام توافق هام بشأنها. ونحن لا نرى أية جدوى في المناقشات المفتوحة التي لا تنتهي.

نحن نتشاطر تماما مشاعر القلق التي أبدت بشأن الحالة المالية غير المرضية والخطيرة للغاية التي تواجهها الأمم المتحدة. إن دفع الأمانة المقررة مسؤولة جرى قبولها بحرية وهي واجب رسمي يجب على جميع الدول أن تفي به بسرعة ودون شروط. وساموا تقبل عن رضا أداء هذا الواجب وستواصل الوفاء بالتزاماتها المالية. ومع ذلك، يجب أن نقول مرة أخرى إن المعدل الأدنى الراهن جعل الجدول الحالي للأمانة المقررة غير منصف بالنسبة للدول الصغيرة والأقل نموا مثل بلدي. وقد استرعى تقرير صدر مؤخرا عن لجنة الاشتراكات الانتباه إلى هذا الوضع الشاذ، ونحن نرى أنه يجب اتخاذ إجراء في الوقت المناسب لوضع نظام للأمانة أكثر إنصافا يقوم على القدرة على الدفع من الناحية الفعلية.

في العام المقبل، وخلال رئاستكم -سيدي الرئيس- سيكون علينا أن نقوم باستعراض السنوات الخمس لجدول أعمال القرن ٢١. وستكون هذه أول فرصة تحين في وقتها لإجراء تقييم شامل وإعطاء دفعة للتنمية المستدامة. وبالنظر إلى ما أظهرتموه من تميز في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٢، فإننا نتطلع إليكم لتمارسوا قدرا إضافيا من القيادة لضمان التوصل إلى نتائج قوية من عملية الاستعراض ومن الأداء الفعال للمؤسسات المنوط بها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

بجلاء الثقة التي وضعها المجتمع الدولي كله في شخصكم وفي بلدكم، ولا يساورني شك في أنكم ستقودون مناقشات الجمعية إلى نهاية ناجحة.

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، البرتغالي، للطريقة القديرة التي أدار بها مناقشات الدورة الخمسين. وكما نعرف جميعا فإن الجزء الأول من تلك الدورة تزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي المناسبة التي جمعت عددا لم يسبق له مثيل من قادة العالم بالإضافة إلى ممثلين آخرين رفيعي المستوى. وبالرغم من المطالب التي فرضها هذا الاحتفال على المنظمة قابل السيد دو أمارال هذا التحدي بقدرة وحنكة تدعو إلى الإعجاب. ونود أن نهنته على العمل الممتاز الذي قام به.

كانت الدورة الخمسون للجمعية العامة معلما بارزا في حياة الأمم المتحدة، فهي لا ترمز فقط إلى نضوج المنظمة ولكنها أعطت الوفود فرصة للتفكير العميق والتقييم الجدي لمختلف جوانب المنظمة وعملياتها. ومن ثم لم يكن من المدهش لنا أن يكون الإصلاح هو الموضوع الرئيسي للمناقشات، وما زال كذلك.

ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ أن إصلاح المنظمة يتم بقوة وبإحساس متجدد بالاتجاه الذي ينبغي السير فيه. والواقع أنه لا يسعنا إلا أن نستلهم الكلمات الحكيمة التي وردت في بيانات قادة العالم الذين تكلموا أمام الجمعية في جلسات الدورة التذكارية الاستثنائية. وينبغي أن نعزز الأمم المتحدة حتى تتمكن من الاستجابة على نحو كامل للتحديات السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تواجه العالم اليوم.

إننا جميعا نتفق على أن الوقت قد حان لنضفي طابعا ديمقراطيا على مجلس الأمن حتى يتوافق تشكيله بشكل عادل مع الزيادة في عضوية المنظمة، كذلك فإن أساليب وإجراءات العمل في المجلس في حاجة إلى التعزيز حتى توفر له قدرا أكبر من الشفافية ومن المساءلة. والمناقشة المستمرة حول هذا الموضوع أوضحت لنا بجلاء المسائل الأساسية التي ينبغي أن نعالجها. ويشجعنا في ذلك روح التوفيق التي بدأت تظهر على ما يبدو حول هذا الموضوع. ونأمل بإخلاص

ويؤكد تقرير اللجنة الطابع العاجل الفعلي لإجراء المفاوضات المتعلقة بالتغير المناخي التي تقرر إجراؤها في برلين هذا العام. والالتزامات الراهنة لخفض انبعاثات غاز الدفيئة بمقتضى الاتفاقية لن تكون كافية لوقف الاحترار العالمي ويجب التعهد بالتزامات إضافية وفعالة من جانب البلدان الصناعية إلى ما بعد عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٤، قدم تحالف الدول الجزرية الصغيرة حولا ممكنة على النحو الوارد في مشروع بروتوكول التحالف. وهو لا يزال الاقتراح الكامل الوحيد المطروح.

وأمامنا الآن عام واحد لاختتام المفاوضات المتعلقة ببروتوكول أو أي صك قانوني آخر لتعزز اتفاقية التغير المناخي على أن يعتمد في مؤتمر الأطراف العام المقبل في كيوتو، باليابان. ونحن ندعو جميع أطراف الاتفاقية إلى التحرك بكل جدية وسرعة في هذا الأمر.

إن أمام الجمعية العامة جدول أعمال كامل وشامل. ولدينا تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، ما يبهر التطلع لنتائج حاسمة وإيجابية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر، باسم الجمعية العامة، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لدولة ساموا الغربية المستقلة على بيانه الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد توفيلو إيتي أليسانا، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لدولة ساموا المستقلة، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ملاوي سعادة الأونرابل غورغي نغا متافو.

السيد متافو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بتقديم تهنئتي الحارة لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين. إن ملاوي تكن لكم ولبلدكم العظيم أكبر تقدير. وانتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الهامة، بعد وقت قصير من الدورة الاستثنائية التي احتفلنا فيها بالذكرى الخمسين، يؤكد

القابلة للاستمرار في مجال المالية العامة، وتحسن باستمرار حالة ميزان المدفوعات والاحتياطيات الأجنبية، الأمر الذي يعيد الثقة في الاقتصاد تدريجياً.

والأهم من ذلك، أن تحرير الأسواق والأسعار النسبية للسلع قد زاد من حجم الأعمال وحوافز الانتاج وفتح الباب أمام فرص العمل لكثير من الملاويين. ونحن ما زلنا ملتزمين بإزالة البقية الباقية من مظاهر الجمود في الاقتصاد، التي أدت في الماضي إلى التمييز ضد المواطن العادي في القرى. وسيظل الانفتاح الاقتصادي والتوسع في إيجاد الفرص للجميع مرشداً لنا في سعينا إلى تحقيق خطتنا الاقتصادية. ولكننا، أول من يدرك أن ثمة عقبات كثيرة كأداء ما زالت تعترض طريقنا.

وملاوي، بلد غير ساحلي صغير جداً. ولدينا أيضاً، شأننا في ذلك شأن غيرنا من البلدان، رؤيتنا وأحلامنا الخاصة بأن تكون ملاوي أفضل وأكثر رفاهية. ومن خلال برنامجنا لعام ٢٠٢٠، فإننا نأمل في التماس مختلف آراء القطاعات الوطنية للجماهير لكي نخطط لاتجاه التنمية في البلاد حتى عام ٢٠٢٠. وقد أبدت الجماهير حماساً كبيراً حتى الآن أثناء المشاورات الجارية، وبنفس الأسلوب الذي شاركت به في التحول السياسي للبلاد منذ عامين. إن رغبتنا قد انعقدت على السيطر على مصيرنا الاقتصادي ونحن ملتزمون بذلك. وثمة حاجة لأن تواكب الآمال التي بعثها الحكم الديمقراطي إمكانات اقتصادية قوية وتنمية اجتماعية، وما لم يتحقق ذلك فإن الديمقراطية سوف تتضرر.

وحكومة وشعب ملاوي يشعران بالتقدير والامتنان للمساعدة المقدمة لبلدنا من المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة ملاوي على تحقيق آمالها وأحلامها. ونحن نناشد شركاءنا في التنمية المضي في زيادة المساعدة التي يقدمونها حالياً لشعب ملاوي. كما نود أن ندعو الشركاء المتعاونين معنا إلى المجيء إلى بلدنا والاستثمار فيها. فقد أصبح المناخ الاقتصادي ومناخ الاستثمار مؤاتيان الآن أكثر من أي وقت مضى.

وقد رحبت ملاوي بحماس بالبرامج التي وضعها المجتمع الدولي والتي تهدف إلى تشجيع التنمية في

أن نتخطى العقبات الباقية بنفس روح الأخذ والعطاء. والأهم من ذلك أنه من الضروري أن نعي أنه إذا كان الفريق العامل المعني مفتوح العضوية من حيث المكان فهو ليس كذلك من حيث الزمان. والطابع الملح الذي تناول به قيادة العالم موضوع الإصلاح خلال الدورة التذكارية يتطلب منا أن ندفع العمل بشأن هذا الموضوع إلى الأمام وبجدية.

وحتى إذا وصلت الأمم المتحدة إلى أكبر درجة من الإصلاح فلن تتمكن من العمل دون أن تتوفر لها الموارد الضرورية. وليس خافياً أن عمليات المنظمة في السنوات الأخيرة، واجهتها عقبات بسبب الضغوط المالية. وقد شجعنا التقدم الذي أحرزته حتى الآن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة. ومع ذلك كنا نود أن يتحقق تقدم عملي أكثر استدامة حتى ننهي من مسألة لها آثار كبيرة على المنظمة ولها كذلك أثر معنوي على العاملين في المنظمة. ونثق في أن المناقشات ستستمر لتناول المسائل بأسلوب صريح وواضح. وفي نفس الوقت، نأمل أن تستمر الدول الأعضاء في الوفاء بتعهداتها الحالية دون أن تربطها بأي شروط.

ومنذ عامين وقف فخامة السيد باكيلي مولوزي رئيس جمهورية ملاوي هنا أمام هذه المنصة ليعلن بدء عهد جديد في ملاوي في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عندما قام الشعب الملاوي بانتخاب أول حكومة ديمقراطية في البلاد بعد ٣٠ سنة من الحكم الدكتاتوري. ومن المعروف أن الحكومة الجديدة ورثت كما هائلاً من المشاكل كانت له آثار معوقة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى رفاهية الشعب الملاوي.

ودون تهيّب من هذه التحديات الضخمة، وضعت الحكومة الجديدة فور توليها السلطة سياسات تستهدف في نهاية المطاف الحد من الفقر وتحسين التعليم والخدمات الاجتماعية وبصفة خاصة بين أفراد الشعب الذين يعيشون في المناطق الريفية. وبعد سنتين ونصف السنة بدأت الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الواسعة النطاق التي شرعت الحكومة في الاضطلاع بها تؤتي نتائج إيجابية تتزايد باستمرار. فالنشاط الاقتصادي يتسع على نحو ملحوظ، والتضخم ينخفض بثبات، وتجري عملية استعادة المستويات

وتلاحظ ملاوي مع الرضا الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين في مختلف بقاع العالم. وإننا نرحب بالتقدم الحثيث الذي أحرز في أنغولا ونحیی الحكومة لاحترامها لتعهداتها. وناشد قيادة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بأن تلتزم بتنفيذ بروتوكول لوساكا والاتفاقات المتصلة به. ولقد كان رأينا على الدوام أن إرساء السلام في أنغولا، سيحقق الفائدة، لالشعب أنغولا وحده، وهو الشعب الذي أضنته الحروب، وإنما لمنطقتنا الجنوبية من أفريقيا.

وما زالت حكومتي تشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في بوروندي. فقد كان الانقلاب الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٦ انتكاسة كبيرة للعملية الديمقراطية، ونحن نؤيد الموقف الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى. كما ندين الانقلاب. ولا تستطيع ملاوي أن تغض الطرف عن أي استيلاء على السلطة من جانب أي طرف باتباع الأساليب غير الدستورية. والحق أننا في أفريقيا قد سئمنا هذا "الداء" وتعبنا منه. ونصبو إلى أن يصبح صندوق الاقتراع هو المرجع في السياسات الأفريقية بصورة نهائية. وقد أسهمت الانقلابات العسكرية إسهاما سلبيا فيما يتعلق بسمعة قارتنا الجميلة الثرية، لولا تلك الآفة. وما زلنا مقتنعين بأن عملية أروشا هي السبيل الوحيد الموثوق به لتحقيق السلام في بوروندي. ولذا، فإننا نناشد الحكام العسكريين في بوروندي أن يمهّدوا الطريق أمام استئناف مفاوضات السلام في أروشا.

إن تنصيب الحكومة المؤقتة في ليبيريا برئاسة السيدة روث بيري في آب/أغسطس ١٩٩٦ يبعث فينا الأمل في أن الفصائل المتحاربة قد اختارت طريق السلام والمصالحة بعد سنوات من القتل العشوائي للمدنيين الأبرياء. وتشيد ملاوي بزعامة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لنجاحها في التوسط لتنفيذ خطة السلام بين الفصائل المتحاربة. وإننا نؤكد من جديد إيماننا باتفاق أبوجا ونعرب عن الأمل في أن يؤدي الجدول الزمني لتنفيذه والذي اتفق عليه مؤخرا إلى إجراء انتخابات في العام القادم بنجاح. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى أن يرصد بدقة التطورات

أفريقيا. وعلى مدى الأعوام القلائل الماضية انتعشت آمال القارة باعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولقد استقبل تنوع اقتصادات الدول الأفريقية، الذي كثر الحديث عنه، استقبالا حارا بوصفه خطوة من شأنها تعزيز الأساس الاقتصادي للبلدان التي يغلب عليها إنتاج المواد الأولية. ومن المؤسف أن نلاحظ أن الموارد المالية اللازمة للبرنامج لا ترقى إلى مستوى الحماس الذي ثار حول الشروع في البرنامج الجديد. ويأمل وفدي أملاً صادقا في أن يوجب استعراض منتصف المدة للبرنامج الذي اختتم مؤخرا، الحماس لدينا جميعا من جديد، وأن يعزز الإرادة السياسية لجميع الأطراف المتعانة.

وقد رحبت حكومتي مؤخرا بطرح الأمين العام لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. والطابع التجديدي الذي تتسم به المبادرة يسعد ملاوي بصفة خاصة. إن منح الأفريقيين أنفسهم زمام قيادة البرنامج، إن دل على شيء فإنما يؤكد ما كنا نصبو دائما لأن نراه متحققا. فضلا عن ذلك، فإن خصوصية الأهداف التي تسعى المبادرة إلى تحقيقها هي حركية في الاتجاه الصحيح. ونحن نشني على المجتمع الدولي من أجل هذا البرنامج وناشد المؤسسات القيادية بالأ تتردد في مرحلة التنفيذ. ونحن على أهبة الاستعداد من جانبنا للتعاون التام مع الشركاء المنفذين الآخرين، وهذا ما نفعله حتى الآن على وجه التحديد.

وتتابع ملاوي باهتمام العمل الجاري حاليا بشأن وضع خطة للتنمية. ويلاحظ وفدي أن المبادئ التوجيهية الأساسية لخطة التنمية معروفة جيدا وقد جرى التفاوض بشأنها فعلا في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدت في إطار الأمم المتحدة. والشيء الأساسي المتبقى هو تنفيذ خطط العمل على نحو أكثر تكاملا وابتكارا، بما يعنيه ذلك من التزام سياسي من جانب الأعضاء الفعالين في المجتمع الدولي. ونحن نتطلع إلى الانتهاء من وضع خطة للتنمية في وقت مبكر. وإننا في ملاوي نعتبر أن هذه المبادرات جميعها مكملة لجهودنا الجارية الرامية إلى تحسين الرفاه لشعبنا.

بحث مسألة قبرص بالتزام من جانب الوسطاء والأطراف المعنيين على حد سواء.

وترغب حكومة بلدي في أن تجد قضية الوضع الدولي لجمهورية الصين في تايوان التي طال أمدها حلاً سلمياً بطريقة مقبولة للحكومتين الموجودتين على جانبي مضيق تايوان. وتشجعنا المؤشرات الأخيرة التي مؤداها أن الجانبين على استعداد للدخول في محادثات مع أحدهما الآخر. إلا أن حكومة ملاوي تود أن تؤكد مجدداً التزامها بتعزيز الحرية وحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وبالتالي فإنها تساند تطلعات شعب تايوان الذي يزيد تعداده عن ٢١ مليوناً إلى الاعتراف به وتمكينه من المشاركة الكاملة في جميع أنشطة المجتمع الدولي.

وينبغي لنا ولمنظمتنا المبجلة أن نحول دون اندلاع الصراعات وأن نعمل على حسمها عندما تندلع. ويجب ألا نقف متفرجين في الوقت الذي تتصاعد فيه المجابهة. علينا بدلاً من ذلك أن نجد الفرصة لبدء الحوار والتوصل إلى حلول دائمة. لا يجب أن نركن إلى السكوت حتى توقظنا دائماً حالات الطوارئ لتتصدى لها. ويجب ألا تكون غايتنا دائماً إرضاء الطرف الأقوى؛ بل يجب أن تكون أيضاً مساندة الضعفاء والمعرضين للآذى والواقعيين تحت إكراه. غير أنه إلى جانب مصالحنا التجارية، علينا التزام أخلاقي يجب أن نجدده في كل يوم.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على إيماننا بالأمم المتحدة. فنحن نرى أن للأمم المتحدة دوراً حيويًا تضطلع به في صون السلم والأمن الدوليين. وما زال هناك العديد من مناطق التوتر في أرجاء العالم. ونحن نحث الأمم المتحدة على أن تعمل بعزم أكثر في معالجة هذه المناطق المضطربة العديدة. لقد أحدثت الأمم المتحدة ولا تزال تحدث تغييراً في حياة الملايين من الناس في بلدان كثيرة من بينها بلدي ملاوي في مجالات عديدة للمسعى الإنساني. وليس لدينا أدنى شك في أن الأمم المتحدة بعد إصلاحها ستساهم أكثر في جعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه. ونحن واثقون، سيدي الرئيس، بأننا نحن شعوب الأمم المتحدة، سنتمكن بقيادةكم للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة من اتخاذ خطوة جريئة أخرى صوب

الجارية وأن يساعد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مهمته النبيلة التي يضطلع بها في ليبيريا.

وما زالت التطورات الجارية في الصحراء الغربية مبعث قلق حقيقي. وقد لاحظت حكومتي أن التقدم في اتجاه تحديد الهوية للناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء قد توقف منذ زمن طويل. وبدل التمديد المتكرر لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على التزام المجتمع الدولي الذي لا ينبغي الاستخفاف به. ولذلك تناشد ملاوي الفاعلين الأساسيين في العملية إبداء قدر من المرونة حتى يمكن التوصل إلى حل سلمي للمأزق الراهن.

وتبعث التطورات الجارية في بلدان يوغوسلافيا السابقة على التشجيع. وقد أُنْعِشَ توقف الأعمال القتالية في البلقان بموجب اتفاق دايتون الموقع في أوائل العام الحالي والانتخابات التي جرت أخيراً، الآمال في صفوف المجتمع الدولي. وتأمل حكومتي في ألا تتخذ أي خطوات غير محسوبة تؤدي إلى الإضرار بقوة الدفع القائمة نحو الاستقرار.

خلال السنوات القليلة الماضية، تم إحراز تقدم كبير صوب التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط. وقد أعرَبنا في الماضي عن تأييدنا لمبادرة السلام، التي نمت بشكل مطرد منذ بدايتها في مدريد يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وأدت إلى إبرام اتفاقات هامة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونحن ما زلنا مقتنعين بأن الطريق الذي بدأ في مدريد هو الطريق الذي ينبغي السير فيه قدماً. لذلك، نحث كل الأطراف المعنية على التقيد بالتزاماتها السابقة والتقدم نحو تحقيق تطلعات شعوب المنطقة والعالم. وتبين التطورات الأخيرة المثيرة للقلق أن هناك خطراً فيعاً يفصل بين السلم والعنف.

وقد تم مؤخراً تذكير المجتمع الدولي، من خلال المصادمات العنيفة، بالحالة المتفجرة الموجودة في قبرص المقسمة. فلا يزال التقسيم الذي حدث منذ ما يزيد على عقدين من الزمن يمثل تذكيرة مستمرة بأنه ما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج الحالة هناك بشجاعة. وتأمل حكومة بلدي في أن يتواصل

وجهودنا لبناء عالم أفضل. وتتحمل ليبريا نصيبها من المسؤولية عن إيجاد حلول لمشاكل عالمنا الواحد من خلال هذه المنظمة. ومما يؤسف له أن الحالة في ليبريا لم تتيح لنا الفرصة لنشارك بشكل نشط كما كان يمكن أن يتوقع منا.

ومن دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أقف أمام هذه الهيئة العالمية كأول سيدة تترأس حكومة في أفريقيا. ومع ذلك، يؤسفني أن أنوه بأبني توليت هذه القيادة في وقت يعاني فيه بلدي ليبريا حربا مأساوية حمقاء.

إن الحرب الأهلية الليبرية، التي بدأت منذ أكثر من ست سنوات، قد أطلقت العنان لكارثة من أسوأ الكوارث التي صنعها الإنسان في التاريخ الحديث. فقد قضت على أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من الأرواح، أي حوالي ١٥ في المائة من السكان، وأجبرت أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ ليبري على اللجوء إلى البلدان المجاورة وتركت آخرين تعدادهم عدة مئات من الآلاف مشردين في الداخل.

ومن أسف أن الفئات الأكثر ضعفا - أي النساء والأطفال والشيوخ - لا تزال ضحية لغوائل الأمراض والجوع وسوء التغذية، التي تتفشى في مثل هذه الظروف. وأعمال التقتيل الوحشي للمدنيين وتدمير الهياكل الأساسية، التي تزايدت في نيسان/أبريل من هذا العام، لا تزال تؤخر النشاطات الاقتصادية وتحرم الشعب حقوقه الإنسانية الأساسية.

والواقع المؤلم لأطفالنا الذين يعملون كجنود وكعمال والأطفال المشردين في البلد، إنما يشير إلى العمل الجبار الذي ينتظرنا بينما نسعى إلى إعادة تأهيلهم كمواطنين منتجين.

إن نزوح قطاعات واسعة من سكان الريف عن ديارهم قد قلص الإنتاج الزراعي. فكانت الزراعة قبل الحرب تسهم بـ ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبـ ٧٥ في المائة من مجموع العمالة. ونتيجة للقتال المستمر، بقيت قطاعات أخرى ذات إمكانية اقتصادية عالية مثل المطاط والخشب وركاز الحديد وسائر المعادن، بعيدة عن متناول اليد.

أمم متحدة أعيد تنشيطها وإصلاحها، أمم متحدة قادرة على التصدي بشكل كامل لتحديات القرن الحادي والعشرين. وليكن دعاؤنا: فلنصمم بجسارة على السير قدما سويا إلى الألفية المقبلة.

خطاب السيدة روث بييري رئيسة مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية فخامة السيدة روث بييري.

اصطحبت السيدة بييري، رئيسة مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيسة مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، فخامة السيدة روث بييري، وأن أدعوها لمخاطبة الجمعية العامة.

السيدة بييري (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب بالنيابة عن بلدي ليبريا عن خالص تهانينا لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة. ونحن نتوقع أن تتسم فترة رئاستكم بنفس القدر من التميز الذي اتسمت به خدمتكم لبلدكم ماليا.

وأعرب عن خالص تقديرنا لسلفكم سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، البرتغالي، على إدارته باقتدار أعمال الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على تفانيه المستمر لقضية السلام العالمي والعدالة الاجتماعية مما أتاح للأمم المتحدة فرصة لتعزيز كرامة البشرية جمعاء على الرغم من الصعاب التي لا تزال تحبط تطلعاتنا المشتركة



إن أحداث نيسان/أبريل قد أتاحت لزعماء المنطقة الفرعية أن يتبينوا وجوه نقص في الاتفاق، وأن يتخذوا تدابير للحيلولة دون تكرار مثل هذا الانهيار في تنفيذ اتفاق السلام. وعلى الرغم من أنهم أكدوا من جديد اتفاق أبوجا باعتباره خير إطار لإيجاد حل دائم للنزاع الليبيري، فقد قرروا أنه من الضروري تغيير القيادة، لإعادة الثقة ولتعزيز أداء القيادة.

وقد اختارتني الأطراف بالإجماع لأقود ليبيريا من حرب مدمرة إلى ظروف السلام. واختيار امرأة هو مقرر جدير بالثناء، لأنه نصر كبير واعتراف بالمشاركة النشطة للمرأة الليبيرية في عملية السلام. ولذا فإن فض النزاع الليبيري ليس فقط تحديا لي ولكنه أيضا تحد لجميع نساء ليبيريا، ونساء أفريقيا والعالم، اللواتي أقدر تقديرا عميقا ما يسدين من مشورة ومن تأييد مستمر.

إن زعامتنا تواجه تحديا يتمثل في المهمة الصعبة من أجل السعي إلى المصالحة الوطنية، وإلى إعادة التوحيد الوطني، وإلى إعادة اللاجئين والمشردين في الداخل إلى ديارهم وتوطينهم، وإيجاد بيئة تمكّن من إجراء انتخابات حرة وديمقراطية عادلة بحلول شهر أيار/مايو ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك هناك مطلب أكثر إلحاحا، وهو أنه يجب علينا أن نكفل نزع السلاح الناجح للمقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني.

إن هذه المهمة تقتضي منا، على وجه الاستعجال، أن نقوم أولا بنزع سلاح أطفالنا ونعيد توجيه حياتهم. وعلينا أيضا أن نعالج الآلام المروعة التي فرضتها الحرب على شعبنا. ويجب أن ننشئ لجنة مستقلة للانتخابات، تقوم بإجراء انتخابات حرة وعادلة تحت إشراف دولي.

وإني واثقة أن المهام التي أمامنا سوف تنجز، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إن جميع أطراف النزاع قد التزموا نحوي بتنفيذ الجدول الزمني المنقح. وعلى الرغم من بعض علامات النكوص، فإن تدخلنا في الوقت المناسب ونداءاتنا قد روعيت، مما حال دون خروج العملية عن مسلكها. ونحن ندرك أن جهودنا للحفاظ على وقف إطلاق النار ينبغي أن تستمر

ومنذ ١٩٩٠ قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشر قوة لحفظ السلام في ليبيريا، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وكان من المأمول أن تحصل هذه المبادرة، التي كانت المبادرة الأولى من جانب منطقة فرعية، على المساندة الكاملة من الأمم المتحدة. ومن أسف أن مساعدة المجتمع الدولي كانت بطيئة وغير وافية معا، مما فرض ضغطا شديدا على الموارد الضئيلة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية.

وبينما اتخذت الجماعة الاقتصادية تلك المبادرة في ليبيريا، مدفوعة بروح من الإخاء والتضامن الأفريقيين، إلا أن جهودها يجب أن يستكملها المجتمع الدولي من خلال تقديم دعم مادي ومالي محسوس لتسهيل تنفيذ عملية السلام في البلد. ولذا فإنني أوجه نداء كي تتحمل الأمم المتحدة نصيبها من عبء حفظ السلام في ليبيريا. إن المنطقة الفرعية تواجه ظروفًا اقتصادية غاية في القسوة بسبب عوامل خارجية لا تستطيع التحكم فيها.

وبعد إخفاق عدة اتفاقات للسلام، اجتمعت الدول الأعضاء بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا بجمهورية نيجيريا الاتحادية، في آب/أغسطس ١٩٩٥. واتخذ في ذلك الاجتماع مقرر يقضي، لأول مرة، بإدخال زعماء الفئات الثلاث المتحاربة الرئيسية في مجلس دولة مكون من ستة أعضاء. وتبعًا لذلك جرى تنفيذ وقف لإطلاق النار وظلت منروفيا ملاذًا آمنًا. وتولى أعضاء مجلس الدولة مهامهم في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام انتكست عملية السلام مرة أخرى باستئناف القتال مع ما صاحبه من مذابح واستيلاء غير مشروع على الممتلكات وتدميرها. وبهذه المناسبة أعرب عن الأسف العميق لحكومة ليبيريا وشعبها للمنظمات الدولية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات التي تحملت خسائر نتيجة لقتال نيسان/أبريل. وأتعهد بأن تقوم إدارتنا بكل ما في وسعها للحيلولة دون تكرار مثل هذه الحالة التي لا سلطان فيها للقانون.

ولتيسير إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال نناشد الحكومات الصديقية أن تساعدنا في إعادة بناء مؤسساتنا التعليمية وخاصة ما تقدم منها التدريب المهني والتقني. وباعتباري أما حانية فإنني في حاجة ماسة إلى إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإغاثتهم؛ فهذا أحد شواغلي الرئيسية. وفي هذا الصدد أعرب عن تقديري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدتهما لنا. وأمل في أن تدعم جميع الأمهات وجميع المنظمات الإنسانية والحكومية وغير الحكومية هذا المشروع الهام. والواقع أن أطفال ليبيريا، بل وأطفال عالمنا كله، هم مستقبلنا.

وفيما يتعلق بالأوضاع الدولية، فبينما نواصل نحن إيلاء الأولوية للحرب الأهلية في ليبيريا إلى أن يستتب سلام حقيقي، لم نغفل عن القضايا الهامة الأخرى ذات الأهمية الحيوية للمجتمع الدولي.

ومما يدعو إلى الغبطة أن الدول الأعضاء تتخذ المزيد من التدابير منذ انتهاء الحرب الباردة دعماً لنزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. ومن التطورات الإيجابية فسي ميدان نزع السلاح إنشاء مناطق سلام في معظم أنحاء العالم واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مؤخراً، وقد وقّعتها حكومتي بالفعل. ويرجى إحراز المزيد من التقدم نحو القضاء المبرم على الأسلحة النووية في خلال إطار زمني محدد.

وليبيريا الخارجة لتوها من ظروف الحرب تشعر بالقلق إزاء الاستخدام غير المقيد للأسلحة التقليدية بما فيها الألغام البرية المضادة للأفراد. فيجب على المجتمع الدولي أن يركز اهتمامه أيضاً على نزع الأسلحة التقليدية لأنها أسلحة فتاكة يلجأ إليها عادة في معظم الصراعات.

ويظل الصراع الداخلي في عدة بلدان بسبب الاختلافات الإثنية والدينية والعرقية أحد أسباب الموت والتدمير في أنغولا وبوروندي ورواندا والصومال ويوغوسلافيا السابقة وأفغانستان وبلدي. ولإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء نناشد جميع الأطراف الدخول في حوار والسعي إلى تسوية سياسية لخلافاتهم.

في كل مرحلة من مراحل عملية السلام، بالتدخل في حينه وبالتشدد على وجوب احترام الأطراف لأحكام اتفاق السلام وشروطه.

وثمة أمل متجدد في أن يسود السلام في ليبيريا نتيجة لقرارات مؤتمر القمة الأخير في أبوجا. وقد أدى الفشل في تحقيق السلام في البلد على مدى السنوات الست الأخيرة إلى أن أصبح من المحتم اتخاذ تدابير حان وقتها منذ زمن، لضمان التنفيذ النهائي والناجح لاتفاق أبوجا.

فأولاً، لقد أولي الاهتمام والاعتبار الواجبين لاختيار رئيس للحكومة بغية ضمان القيادة الفاعلة والإحساس بالهدف. وثانياً، اتخذت الترتيبات لانتظام رصد وتقييم تنفيذ اتفاق السلام. وعهد بهذه المسؤولية إلى الممثل الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللجنة التسعة التابعة لهذه الجماعة والمعنية بليبيريا. وثالثاً، اتفقت الدول أعضاء الجماعة على فرض جزاءات على أي شخص أو مجموعة أشخاص يعرفون تنفيذ اتفاق السلام. وتتطلب هذه التدابير الضرورية قدراً متساوياً من دعم المجتمع الدولي.

ويشاطر شعب وحكومة ليبيريا الدول أعضاء الجماعة والمجتمع الدولي الاقتناع بأن اتفاق أبوجا للسلام يوفر أفضل إطار لحل الصراع في ليبيريا. وبوصفي رئيس مجلس الدولة أؤكد الالتزام التام بالتنفيذ الكامل لخطة الجماعة من أجل السلام في ليبيريا. ونحن مدنيون لحكومة وشعب جمهورية نيجيريا الاتحادية وللدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودهم الدؤوبة وتضحياتهم في السعي من أجل السلام في ليبيريا.

كما نعرب عن امتناننا لحكومات الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وألمانيا لمساعدتهم الأخيرة لفريق الرصد التابع للجماعة. ونتقدم بالشكر للدول الصديقة الأخرى التي قدمت وتقدم مساهمتها في حل الصراع الليبيري. وتطلب حكومة ليبيريا المساعدة لتمكينها من نشر قوات إضافية للإبقاء على التركيز الجديد على نزع السلاح وتسريح القوات ولضمان الإصلاح والتعمير بعد ذلك في بلدنا الذي مزقته الحرب.

وبالرغم من الصعوبات التي تواجه ليبريا، فقد ظلت تعتبر دور المرأة هاما بالنسبة لعملية التنمية من خلال المناداة بتحسين مركز المرأة. وأيدت ليبريا القرارات التي تمخضت عنها المؤتمرات المعنية بتحسين أحوال المرأة، وبخاصة مؤتمر بيجين المعقود في ١٩٩٥، وأن وجودي هنا اليوم كرئيسة لمجلس الدولة لهو شهادة على دعم ليبريا لنسائها ولحقوق المرأة في كل مكان.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأقول إنه قد يكون مفيدا لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة، إذا التزمنا، كزعماء للعالم بسياسة الاحترام المتبادل لبعضنا البعض ولشعوبنا وتطلعاتها المشروعة في الحياة. وإنني مقتنعة بأن آفاق قيام عالم سلمي ستكون أكبر إذا استجمعنا الشجاعة لكي نتشاطر بإنصاف ودون قيود الموارد المادية والتكنولوجية التي تمثل ميراثنا المشترك على هذه الأرض.

وحالما تصيح هذه الاعتبارات شاغلنا الحميم والمحور النبيل لمهامنا الجماعية، فإن العالم سيتمتع بمستقبل أفضل: مستقبل لا يعرف حدودا للسعادة المشتركة للبشرية؛ مستقبل خال من الإرهاب والحرب؛ مستقبل لا مجال فيه للقحط والمجاعة وإذلال الإنسان، مستقبل خال من الغيرة أو الكراهية أو الحسد.

وبإمكاننا أن نجعل المستقبل أفضل أو أسوأ. والسؤال هو: أي منهما سيكون؟ وسيحكم على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته على أساس استجابتهما لهذه المسألة الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة مجلس الدولة في الحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية، سعادة السيدة روث بييري، على البيان الذي أدلت به لتوها.

اصطُحبت السيدة روث بييري، رئيسة مجلس الدولة في الحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

ونحن إذ نقرب من بداية القرن الحادي والعشرين نستلهم الشجاعة من الاهتمام بما يعترى الاقتصاد العالمي من بطء مستمر وغير متوازن في نموه. ولقد شهدنا التأثير المباشر للتوزيع غير المتكافئ للموارد بين الدول وفي داخلها. وتأتي الأزمة في ليبريا هذه الأيام تعبيرا عن هذا التباين الذي له صلة مباشرة بالفقر وعدم الاستقرار.

وجدير بالذكر أنه في كل محاولة لإيجاد حل تظلم قضايا مثل أزمة الديون وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية تعرقل جهودنا الرامية إلى إجراء الإصلاح المطلوب لصالح تنمية شعبنا. وتستمر هذه الحالة في تقويض التنمية في كثير من مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا. وتبقى أفريقيا اليوم القارة الوحيدة التي يتسبب الفقر فيها في زيادة الضائقة واليأس رغم الجهود الشجاعة التي تبذلها بلدان كثيرة لإجراء إصلاحات.

ومما يؤسف له أن البرامج التي يقترحها المجتمع الدولي تبقى في حاجة إلى تلقي المساعدة الكافية من المانحين للسير بتنمية أفريقيا قدما. ونذكر هنا برنامج الأولوية لإنعاش اقتصاد أفريقيا، والتدابير الأخرى التي تتخذ للتصدي للحالة الحرجة التي تواجه القارة.

وفي ضوء ما ذكر أشيد بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا والتي انطلقت هذا العام. والمبادرة تقتضي الارتباط بالتزامات تصل إلى ٢٥ بليون دولار على مدى ١٠ سنوات، تدبر عن طريق إعادة توزيع الموارد القائمة، وتكون مكملة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ولذا نناشد الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين إعادة النظر في مواقفهم المتعلقة بالتطلعات الإنمائية لأفريقيا. ونرجو أن يتم التوصل إلى حل للعبء الضخم الذي تفرضه الديون الآن على كاهل جميع البلدان، ولا سيما البلدان الخارجة لتوها من الأزمة.

## البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

### المناقشة العامة (تابع)

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كمال (باكستان).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية في قبرغيزستان، سعادة السيدة روزا إ. أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (قبرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): انطلاقاً من الشعور بالاحترام الشديد لماليزيا، التي تضطلع بدور متزايد الأهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية، أرحب بانتخاب السيد غزالسي اسماعيل الممثل المحنك والمعروف لذلك البلد، رئيساً لهذه الدورة للجمعية العامة.

نحن الدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق، نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة لاستقلالنا وحصولنا على مركز الدولة الوطنية. وبلدي يكمل بنجاح مرحلة من اصلاحاته الهيكلية وقد حقق الاستقرار في اقتصاده الكلي. واستطعنا أن نوقف التناقص في الإنتاج، وإننا نتوقع هذا العام تحقيق زيادة في الإنتاج تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة. ويتوقع ألا يزيد معدل التضخم السنوي عن ٢٦ في المائة. ونحن بصدد الانتهاء من وضع الأساس القانوني للاقتصاد السوقي ولبناء مؤسسات جديدة. ويتمثل هدفنا الآن في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إن التعاون الإقليمي يزداد قوة. وفي إطار اتحاد آسيا الوسطى، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة الدول المستقلة نعمل على تهيئة الظروف التي تؤدي إلى النقل الحر للبضائع، ورؤوس الأموال، والخدمات، والييد العاملة. ويجري الآن ربط مناطق جديدة تماماً بخطوط للنقل ويتم إرساء الأساس للاضطلاع بجهود شاملة طويلة الأجل لضمان التنمية المستدامة لمنطقة آسيا الوسطى.

ونحن، الدول المستقلة حديثاً، أصبحنا نشترك بسرعة في عملية عولمة الاقتصاد العالمي؛ وإننا نجني فوائد واضحة من هذا بالإضافة إلى تكبُّد خسائر

وأضرار كبيرة. وإلى جانب تحرير التجارة وفتح حدود الدولة، بدأت اقتصاداتنا الهشة تتأثر بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. فتجار المخدرات يفسدون مؤسسات الدولة ويقوضون أساس دولتنا الفتية.

ويزدهر الاتجار بالمخدرات والأسلحة في مناطق الصراع. ومن الواضح أن القوى الإجرامية الدولية القوية، التي تجني الأرباح من هذا كله، لها مصلحة في استمرار وتفاقم الصراعات في طاجيكستان وأفغانستان. وللمخدرات أثر مدمر على البلدان الضعيفة والقوية على حد سواء. وإن القدرات المحلية والمساعدة الدولية المقدمة من جانب البلدان المانحة لمكافحة الاتجار بالمخدرات تتوارى أمام النطاق والأثر المدمر جغرافياً واقتصادياً لتجارة المخدرات.

لقد أصبحت خمسة بلدان من آسيا الوسطى المجموعة الثانية التي توقع، بعد دول أوروبا الشرقية، على مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ونواصل مكافحة هذا الشر من خلال التعاون الإقليمي. والبرنامج دون الإقليمي لآسيا الوسطى يوفر فرصة لتطوير مشروعات تقدم بدائل مشروعة للأشخاص الذين يعملون في زراعة ونقل المحاصيل غير المشروعة. ويرحب بلدي بمناقشة هذه المسألة في دورة استثنائية للجمعية العامة تعقد في ١٩٩٨، وأنه لمقتنع بأن المجتمع العالمي سيزيد دعمه ثلاثة أضعاف للبرامج الرامية إلى وقف تدفق المخدرات إلى بلدان الشمال.

وقد شكلت التنمية المستدامة أساس استراتيجية التنمية البشرية الوطنية، التي أعدت بمبادرة من رئيس جمهورية قبرغيزستان، فخامة السيد أسكر أكاييف. وقد حدد المجتمع الدولي خلال العقد الماضي، من فيينا إلى اسطنبول، تحت إشراف الأمم المتحدة، الأهداف والمهام والأولويات الخاصة بالتنمية الاجتماعية العالمية. وتعتزم قبرغيزستان أن تنفذ بالكامل وعلى نحو خلاق القرارات المتخذة. ونتطلع باهتمام بالغ إلى المناقشات حول جدول أعمال القرن ٢١ التي من المقرر إجراؤها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستعقد في عام ١٩٩٧.

المتحدة، والبلدان المانحة. كما أن الجهود المتواصلة والقوية من أجل حل المشاكل الإنمائية العاجلة لهذا الوادي الكثيف السكان ستفيد أيضا بوصفها إجراءات وقائية لازمة لتعزيز الأمن والاستقرار والسلم بين دول المنطقة.

ويؤيد بلدي بالكامل جهود الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، في إيجاد تسوية سلمية للصراع الطاجيكي الداخلي. ونشني على إسهامات روسيا وإيران، ونرحب بدور الوساطة الذي تقوم به تركمانستان، التي فتحت قناة للمساعي الحميدة لإجراء محادثات طاجيكية داخلية.

ولكل صراع هويته التي يعرف بها. ولقد آن الأوان لأن تنشئ الأمم المتحدة وتطور قاعدة وإجراءات وأساليب قانونية للعمل بالنسبة لكل طرف معني، سواء كانوا ممثلين لمنظمات دولية، أو أطرافا في صراع أو أفرقة عمل مختلفة. ويجب أن تجري الأمم المتحدة مشاورات منتظمة مع بلدان المنطقة ومع الأحلاف الإقليمية.

وبسبب الطبيعة المطولة للأزمات، التي سببت معاناة هائلة للمدنيين الأبرياء، وبالنظر إلى الآثار الواسعة النطاق للأعمال العدائية على البلدان المجاورة، نعتقد أن وضع حل للصراع الطاجيكي الداخلي يمكن أن يكون أساسا لتنمية مستدامة طويلة الأمد لذلك البلد وآسيا الوسطى برمتها.

وتستمر هجرة اللاجئين من طاجيكستان. وهذا موضوع مؤلم بالنسبة لشعب طاجيكستان، وإننا نتعاطف معهم في معاناتهم. وإن تصديق قبرغيزستان هذه السنة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ لم يكن مجرد مظهر من مظاهر احترامنا لحقوق الإنسان ولكنه أبرز أيضا رغبتنا في مشاطرة المجتمع الدولي عبء المسؤولية عن تقديم المساعدة للذين يضطرون إلى مغادرة أوطانهم سعيا من أجل حماية أنفسهم وأطفالهم. وإن المؤتمر المعني بمشكلة اللاجئين والمشردين في رابطة الدول المستقلة، الذي نظمه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦،

وتمر البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بفترة صعبة من أجل الإنعاش الاقتصادي. وتعتبر مشاكل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حادة بصفة خاصة. ونحن نستلم تجربة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي حققت بنجاح التحول إلى اقتصاد السوق. وقد انضم الكثير منها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأنشأت بنوك استيراد وتصدير وطنية ومؤسسات تأمين تابعة للدولة من أجل المشاريع الخاصة في الخارج. واليوم يصبح من الواضح على نحو متزايد أن المساعدة والقروض الكافية والتي تقدم في حينها من جانب المجتمع الدولي، مقترنة بالجهود الضخمة من جانب البلدان ذاتها، تمكن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الخروج بسرعة من أزمتها وبهذا تنضم إلى مجموعة مانحي التنمية. ولهذا النهج المتعدد الطبقات لحل مشاكل التنمية المشتركة أثر واضح، وليس هناك شك في أن بلدانا عديدة مستقلة فيما بعد العهد السوفياتي يمكن أن تكون في القريب العاجل في طليعة هذا التقدم.

لقد قيل الكثير لفترة طويلة عن ضرورة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في تعزيز السلم وحل مشاكل التنمية الاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة تكون عدد كبير من الأحلاف الإقليمية ردا على التحديات المعاصرة، وهي تتعاون بنشاط بعضها مع بعض. واليوم، قد يكون من الصعب المغالاة في تأكيد أهمية دورها في حل المنازعات والصراعات العرقية الداخلية وتطويع التجارة، والنقل، والمواصلات والعلاقات الثقافية الاجتماعية في هذه المناطق. ويمكن للأمم المتحدة أن تنظم وتكشف العمل الناجح لهذه الاتحادات والتحالفات، التي هي أشبه بالأوعية الدموية من حيث كيفية ربطها منظومة الأمم المتحدة بالبنك الدولي، والبنوك الإقليمية وصندوق النقد الدولي، وتقدم نهجا إقليميا فعالا لتناول مجموعة المسائل المعقدة على جدول أعمال العالم اليوم برمتها.

والمناطق الاقتصادية الجغرافية، مثل وادي فرغانه، تواجه عددا كبيرا من المشاكل الحادة، بما فيها البطالة، وتدهور البيئة، والفقر، وعدم المساواة بين المرأة والرجل وجميع أشكال الجريمة. ويمكنها، بل ويجب، أن تكون مركز تنسيق لاهتمامات وجهود جميع البلدان المعنية في آسيا الوسطى، ولمنظومة الأمم

في المستقبل. ونحن عازمون على جعل آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن شأن المساعدة والضمانات المناسبة التي تقدمها الدول النووية أن تشكل شرطا أساسيا هاما لتحقيق ذلك.

وتؤيد جمهورية قيرغيزستان إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي توسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن لتشمل ألمانيا، واليابان، وممثلين عن أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. ويعني التمثيل الجغرافي العادل أيضا زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس. وينبغي كذلك تغيير طبيعة التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة وأن تصبح أكثر شفافية.

إن الدول المستقلة حديثا منذ أصبحت أعضاء في الأمم المتحدة قبل أقل من خمس سنوات، أصبحت أعضاء كاملي العضوية في أسرة الأمم المتحدة. ونحن، على غرار الآخرين، شعرنا بالسرور إزاء إحلال السلام في هايتي والبوسنة، وأشدنا بالعديد من الأشخاص الذين فقدوا حياتهم في أي ناحية من أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالتحالفات الإقليمية، فإننا نعمل على إنماء علاقاتنا بالتساوي بين الغرب والشرق، والجنوب والشمال. وتعمل ثلاثة بلدان من مجموعتنا وهي قيرغيزستان، وكازاخستان، وأوزبكستان، على إيجاد كتيبة من آسيا الوسطى لحفظ السلام لتعمل بمثابة قوة احتياط للخوذ الزرق في المستقبل. وعلى أساس من الاحترام المتبادل، أبرمت روسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان هذا العام معاهدة بشأن تدابير بناء الثقة في المجال العسكري على الحدود مع جمهورية الصين الشعبية. ونحن عاقدون العزم على أن نتحسس خطانا على الطريق. وإننا إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، نسير على الطريق إلى القرن الحادي والعشرين. وسنكون، من خلال تضافر جهودنا، جدירים بالتصدي لتحدياته الجديدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة الموقر للشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية، سعادة السيد ميغيل أويونو ندونغ ميغومو.

السيد أويونو ندونغ ميغومو (غينيا الاستوائية)  
(ترجمة شفوية عن الاسبانية): في البداية، اسمحو لي،

قد أثبت دعم المجتمع الدولي الكامل للاجئين من طاجيكستان.

ولا تزال الحالة الإنسانية حرجية، ولا سيما في المناطق الجبلية، التي من الصعب الوصول إليها، وخاصة الآن، حيث يقترب الشتاء. ونحن مقتنعون أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لن تعمل وحدها، ولكن سيعمل معها بنجاح أيضا البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من أجل دفع عملية التوصل إلى تسوية سلمية للصراع والتخفيف من معاناة وآلام الشعب الطاجيكي الذي عانى طويلا.

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في أفغانستان، نعتقد أنه يجب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع الأفغاني، وضمان السلامة الإقليمية، كما ينبغي احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد ذي السيادة. ونطالب مجلس الأمن بالعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية فيما بين الفئات المتحاربة والسعي من أجل إيجاد نهاية لهذه الحرب الطويلة والمدمرة التي أشاعت عدم الاستقرار في القارة الآسيوية ككل.

وتؤدي بنا التجربة في مجال التطورات السياسية العالمية لمدة نصف قرن تحت إشراف الأمم المتحدة إلى الخلوص إلى أنه يجب أن يكون هناك المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومن الصراع، والتي تتحقق فيها التنمية على نحو مستدام. إن من شأن ذلك أن يضمن السلم والأمن. وقد حانت الساعة التي كنا ننتظرها طويلا: فقد وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الغالبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعندما وقعت المعاهدة بالنيابة عن شعبي، وكممثل لبلد كان حتى الآونة الأخيرة محاصرا من على الجانبين بين اثنين من أكبر مناطق التجارب على الأسلحة النووية في العالم، كنت أشعر بشعور خاص من الارتياح والأمل بالنسبة لمستقبل بلدي ومستقبل العالم بأسره.

وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هما معلمان رئيسيان على الطريق المؤدية إلى عالم خال من الأسلحة النووية

إذا كنا مستعدين لتزويد المنظمة بالألبية القانونية لجعل هيئتها الهامتين لصنع القرار أي الجمعية العامة ومجلس الأمن، أكثر ديمقراطية. ويعتقد بلدي أن مصداقية الأمم المتحدة في الميزان. وأمامنا فرصة لجعل الأمم المتحدة مركزا لتحقيق التجانس العالمي في مساعيها الرامية إلى بلوغ المقاصد المشتركة المنصوص عليها في الميثاق. ومن ثم فإنه يجب، لدى اتخاذ القرارات التي تمس جميع البلدان في منظماتنا، أن يسود لدينا توافق الآراء اللازم من أجل إيجاد الحلول المناسبة. ووفقا لهذا الرأي، أود أن أسهم إسهاما متواضعا في مسائل معينة تعتبر أنها حيوية للمنظمة.

إن إصلاح مجلس الأمن مسألة هامة ومعقدة للغاية، وهي تستدعي كل تفكير متأن. وتؤيد غينيا الاستوائية إنشاء آلية تسمح بتوافق واسع في الآراء بشأن القرارات التي تتخذها تلك الهيئة. لذلك تؤيد الحجج التي يسوقها أولئك الذين يعتقدون أن هناك حاجة إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن.

ونحن نعتقد، على غرار ما قاله الآخرون، أن ممارسة حق النقض ينبغي تطويرها باتجاه وضع آليات تجعلها أكثر موضوعية لدى استعمالها. وينبغي للأمم المتحدة أن تبقي في بالها أيضا أن التعاون الذي سيؤدي إلى إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في البلدان النامية ليس مجرد خيار؛ إنه أمر حتمي لو رغبتنا في القضاء على الفقر والعوز اللذين يغذيان العنف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من بلدان ومناطق العالم.

إن غينيا الاستوائية المعاصرة قد تعلمت الدرس الصعب لما يعنيه العيش في ظل الديمقراطية والتعددية في مناخ اقتصادي واجتماعي صعب. لذلك فإننا نرى أن هناك ارتباطا وثيقا بين الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز الديمقراطية وحق جميع شعوب العالم في التنمية.

ولهذا السبب، فإن غينيا الاستوائية مهتمة بالمصير الذي يتوقع أن تلقاه من المجتمع الدولي القرارات المتخذة في اجتماعات القمة العالمية الهامة الأربعة وأقصد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة

سيدي، بأن انضم إلى من سبقوني من المتكلمين في تهنئة السيد غزالي اسماعيل على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. لا شك في أن انتخابه هو اعتراف بالدور الذي يضطلع به بلده في إعلاء شأن مثل منظماتنا. وهو أيضا تشريف كبير وإشادة شخصية بخبرته المشهود لها بوصفه دبلوماسيا. ونحن نتمنى له كل النجاح في أعماله خلال هذه الدورة.

إننا ندرك العدد الكبير من المسائل التي ستناقش خلال هذه الدورة، وموضوعاتها. ومع ذلك، أود أولا أن أنفذ المهمة التي أناطني بها رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، فخامة أوبيانغ نغويما مباسوغو، وأنقل إلى ممثلي البلدان الصديقة المجتمعة هنا اليوم تحياته وتمنياته لهم بالنجاح في أعمالهم خلال هذه الدورة.

إن استعراضا سريعا لجدول أعمالنا تبين منه أن العديد من المسائل تتصل بلب الأمم المتحدة ومقاصدها الرئيسية. ومع ذلك، فإنه صحيح أيضا أن معظمها كان موضوع مناقشات واسعة النطاق ومستفيضة في دورات عديدة أخرى للجمعية. وبغية تجنب التكرار، سأوجز إذن موقف بلدي من هذه المسائل الرئيسية.

لقد عملت الأمم المتحدة باستمرار خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية على زيادة وعي المجتمع الدولي وضمير العالم بشأن السلم الدولي، والاستقرار، والعدالة، والمساواة، والتنمية في جميع أنحاء العالم. ولا نود أن نبدو متشائمين، إلا أن دورة الجمعية هذه تجري في إطار من الشكوك الكبرى. فبالبعث يتساءلون عما إذا ما زال لدى الأمم المتحدة القدرة على الإسهام في حل المشاكل التي نشأت بصفة يومية في السنوات الأخيرة. ولهذا السبب، فإن أول مشكلة يجب أن نواجهها هي ما إذا كان الذي بيننا طوال السنوات الـ ٥٠ الماضية صالحا عندما نتصدى لهذه المسائل. وبالنسبة لغينيا الاستوائية، الجواب من حيث المبدأ هو "نعم". إلا أننا يجب أن نعترف أيضا بأن النظام الذي أنشأناه قبل ٥٠ عاما يجب أن يتكيف مع الحقائق الراهنة.

وبمعزل عن النظر في الخيارات المختلفة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، يجب أن نسأل أنفسنا جديا عما

يتعلم، مرة وإلى الأبد، أن يفرق بين مطالب مصالح سياسية أجنبية معينة وبين أمانى الشعوب في الحرية والديمقراطية والتنمية.

وفي حالة غينيا الاستوائية، فإن مطامحننا من أجل توطيد أركان دولة تقوم على سيادة القانون والديمقراطية والتنمية صارت رهينة بعض المجموعات السياسية المتشددة المتطرفة التي تتعمد إغراق المجتمع الدولي بأخبار مضللة تتعارض مع الوقائع الاجتماعية السياسية الراهنة في بلدي.

وقد ظل مجتمع المانحين يمارس لعدة سنوات الآن، إما عن جهل أو بسبب المصالح الذاتية، سلاح الحصار الاقتصادي الذي يجعل من المستحيل إقامة الديمقراطية بشكل راسخ في عدد من البلدان.

بيد أنه يسرنا أن نبغ الجمعية أن مثلنا العليا للسلام والنظام الجمهوري والتعايش الاجتماعي السليم قد مكنت غينيا الاستوائية من جذب الاهتمام العالمي في الوقت الحاضر. فالاستثمار الأجنبي بدأ يتزايد بمعدل سريع والتعاون مع البلدان الصديقة والمؤسسات الاقتصادية الدولية يتزايد، وسوف يتجاوز النمو الاقتصادي نسبة ٧ في المائة بحلول نهاية هذا العام. ونحن نعتقد أن غينيا الاستوائية ستتمكن أخيراً من وضع أساس التنمية الشاملة للبلاد في جميع الميادين.

ولهذا فإننا نغتنم هذه الفرصة لنناشد المجتمع الدولي المجتمع هنا لكي يحكم على غينيا الاستوائية على أساس ما يحدث فعلاً في البلد، وأن يؤكد بالتالي الواقع الموضوعي لتحركنا نحو التقدم والرخاء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية نيبال، سعادة الأونرابل براكاش شاندر لوهاني. وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد لوهاني (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفدي وبالإصالة عن نفسي أود في البداية أن أهنئ السيد غزالي اسماعيل، بمناسبة انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، وأعرب عن سعادتي إذ أرى أختاً آسيوياً من ماليزيا، التي يقيم معها بلدي أفضل العلاقات، يوجه

والتنمية في ريو دي جانيرو، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نيويورك. هل سنحقق مرة أخرى في الوفاء بأمال شعوبنا التي كان من دواعي غيبتها أن ترى المنظمة تتخذ هذه المبادرات المفيدة؟ إن مشكلة المديونية لا تزال دون حل على الرغم من الخطوات الوجيهة التي اتخذها مؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفيما يتصل بالشؤون الداخلية لبلدي، بدأنا في بناء ديمقراطية تقوم على المشاركة على أساس الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب. لذلك فإن سياستنا الإنمائية تتركز على تحقيق الرفاهية لمواطنينا. والواقع أنه في إطار هذا النهج، تنتهج حكومة غينيا الاستوائية برنامجاً لتعزيز حقوق الإنسان، بمساعدة تقنية ومالية من جانب مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يجري تنظيم سلسلة من الدراسات والحلقات الدراسية لموظفي النظام العام والأمن وكذلك للسلطات الإدارية والقضائية المسؤولة عن القانون والنظام.

ونقوم يومياً وتدرجياً بتحسين درجة الديمقراطية في الهياكل السياسية للدولة على أصعدة المجالس القروية والبلدية والبرلمان والحكومة وذلك من أجل تسهيل عملية التحول.

وفي الميدان الاقتصادي فإن جهودنا موجهة إلى إجراء إصلاحات تكون حافزاً للتنمية المستدامة التي يمكن أن تحسن مستوى معيشة شعبنا. لكننا نجد لزاماً علينا أن نشير هنا إلى ما يشعر به بلدي من قلق إزاء اتجاه المجتمع الدولي لإقامة عوائق تعيق الجهود التي تبذلها بلدان نامية عديدة من أجل تسخير الموارد اللازمة لتنميتها.

والواقع أننا نشهد في السنوات الأخيرة ظاهرة تنطوي على تناقض: فتحت ذريعة الدعوة إلى استعادة المبدأين اللذين لا مراء فيهما، مبدأ الديمقراطية ومبدأ احترام حقوق الإنسان، تحرم شعوب نامية عديدة من الموارد التي يمكن أن تمكنها من أن تلبى احتياجاتها الأساسية. وينبغي لمجتمع المانحين أن



عمليات إبادة الأجناس وتوفير الإغاثة الإنسانية الضخمة وتمهيد السبيل لتسويات سياسية.

ومنذ عام، اجتمع قادة عالميون عديدون هنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وبروح من التفاؤل الكبير، قاموا بتقييم أداء المنظمة في الماضي والحاضر كما أمعنوا النظر في تطويرها في المستقبل. وقد أعادوا التأكيد على إيمانهم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وجددوا التزامهم بالهيئة العالمية وتعهدوا بتقديم دعمهم لتمكين المنظمة من مجابهة الوقائع والتحديات الجديدة. ولا شك أن الذكرى السنوية الخمسين قد سلطت الضوء على الحاجة لإعادة تنشيط الأمم المتحدة باعتبارها محور العلاقات الدولية، مما يقوي آمالنا في الهيئة العالمية.

وتشعر نيبال بالارتياح لأن عملية دايتون للسلام هيأت لشعب البوسنة والهرسك فرصة لتحقيق الحلم الذي يتوق إليه منذ أمد طويل في استعادة السلام في وطنه. ونأمل أن تسهم الانتخابات التي انتهت مؤخرا في إقامة سلام دائم في البلقان، وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لجميع الذين أسهموا في عملية الانتخابات هذه. ونحن سعداء بالممثل للمشاركة في عملية السلام هذه من خلال المساهمة بمراقبين من الشرطة المدنية في قوة الشرطة الدولية وفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وذلك في إطار بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونأمل أن تجرى الانتخابات المحلية القادمة بسلام أيضا.

وفي العام الماضي قلت في هذه القاعة إن عملية السلام في الشرق الأوسط أصبحت عملية لا رجعة فيها. ولا يزال هذا هو رأي نيبال، ولكن التفاقم الأخير في الوضع، الذي نجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح وترتبت عليه آثار سلبية على عملية السلام، يشير لدينا مشاعر القلق. ويحدوني الأمل الوطيد فني أن يؤدي اجتماع القمة المعقود في واشنطن مؤخرا بين رئيس الوزراء نتانياهو والرئيس عرفات إلى استعادة الثقة بين الطرفين وأن يسهم في الاستئناف الفوري للمفاوضات الجادة في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

مداولاتنا. وأتعهد له بالتعاون الكامل من جانب وفدي. كما أود أن أشكر السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على قيادته الدورة الخمسين للجمعية العامة إلى خاتمة ناجحة.

وأعبر عن تقديري وامتناني العميقين للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة سعيا لتحقيق عالم يسوده السلام والتقدم والعدالة والإنسانية.

لقد شهدت العقود الخمسة الماضية جهاد الأمم المتحدة من أجل الوفاء بأهداف ميثاقها. ومع ذلك لم يتحقق حتى الآن السلام والرخاء، وهما الحلم الأسمى للبشرية. فالصراعات والقسوة البالغة والفقر والجوع، ومؤخرا مشاكل السكان والمشاكل البيئية تزداد دون هوادة. والأمم المتحدة، التي ليس لديها سوى موارد محدودة وبالتالي فإنها غير مهيأة للتصدي لهذه الحالات، أصبحت هدفا لانتقاد علني متزايد. وإن الاتجاه للتركيز على نكسات المنظمة مع تجاهل سجل نجاحها الحقيقي الكبير يهدد بتقويض مبرر وجود الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من هذه الظروف المعاكسة المفزعة، حققت الهيئة العالمية قدرا كبيرا من النجاح في مجال السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. ونجحت في تحقيق منجزات عديدة في الماضي القريب في ناميبيا وموزامبيق وكمبوديا وهايتي والسلفادور، على سبيل المثال. وبفضل جهود الأمم المتحدة، أصبح الأمل في الاستقرار والديمقراطية حقيقة واقعة في تلك البلدان.

وإن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ما زال يحقق الكثير في الشرق الأوسط. وكذلك تبذل الأمم المتحدة جهودا للحفاظ على السلام والوساطة من أجل السلام في بلدان عديدة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية عن طريق استخدام مساعيها الحميدة وعملياتها لحفظ السلام. وعلى الرغم من النكسات الملحوظة التي ألتمت بالمنظمة في بعض عمليات حفظ السلام، التي كانت تفتقر إلى الأفراد أو إلى ولايات واضحة، لا ينبغي أن نتناسى الخير الحقيقي الذي تحقق عن طريق منع المزيد من

الراهنة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تضطلع بالدور المطلوب منها في صون السلم والأمن الدوليين ما لم تتوفر لها قاعدة مالية مأمونة.

إن عمليات حفظ السلام العصرية التي تشمل حالات صراع معقدة داخل الدول وتواكبها عمليات إغاثة إنسانية كبيرة تعرض حفظ السلام لأخطار لا سابقة لها. ولذلك من المناسب أن تعامل الأمم المتحدة طلائع السلام الشجعان الذين يوضعون على مقربة من الخطر معاملة متساوية. ونحن نأمل في أن يوضع قريبا نظام عادل للتعويض في حالة الوفاة والإعاقة، على نحو ما أذنت به الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

وبالنسبة لنيبال، يعد اعتماد الجمعية العامة مؤخرا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معلما في تاريخ عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة. ونحن نأمل أن تكون تتويجا لجهودنا الرامية إلى حظر التجارب النووية إلى الأبد. ونعتقد أن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يقرنا من تحقيق حلمنا بعالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب بالذات أيدت نيبال المعاهدة التي وقعت عليها بالأمس بالنيابة عن بلدي.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست إلا تنفيذا جزئيا لالتزامنا وفقا للمعاهدة بالسعي بإخلاء إلى تحقيق هدف القضاء الشامل على الأسلحة النووية. وباعتماد هذه المعاهدة، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن ننظر بجديّة في الأولويات الأخرى لنزع السلاح النووي في إطار عملي ومحدد زمنيا. وفي هذا الصدد، تود نيبال أن تؤكد تأييدها لبرنامج العمل المقدم مؤخرا من قبل ٢٨ بلدا من بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة للقضاء على الأسلحة النووية من خلال برنامج تدريجي.

وقد أحرز في الآونة الأخيرة تقدم كبير في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتوسيعها. وأنشأت معاهدة بانكوك ومعاهدة بليندا با منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في كل من جنوب شرقي آسيا وقارة أفريقيا، على التوالي. وفي الحقيقة أن هذه الخطوات، التي تسير على طريق معاهدي تلاتيلوكو وراوتونغا،

وما برحت أفغانستان، البلد غير الساحلي، ضحية للحرب الباردة أكثر من أي بلد آخر، وما برح الشعب الأفغاني يعاني من آثارها الطويلة الأمد. ويحدونا الأمل في أن يسود السلام في ربوع ذلك البلد. ومع ذلك، تشعر نيبال بقلق عميق إزاء الانتهاك الصارخ لحرمة الأمم المتحدة.

إننا نعتقد أنه لا غنى عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلم والأمن الدوليين. ولقد كانت نيبال ولا تزال أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد شاركنا على مدى سنوات في عمليات حفظ السلام المختلفة بما مجموعه ٣٠ ٠٠٠ جندي ومئات من أفراد الشرطة المدنية. ولا يزال التزامنا ثابتا بمبادرات الأمم المتحدة للسلم.

وتؤيد نيبال الجهود الجارية لإنشاء فريق في المقر قابل للانتشار السريع تابع لإدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع - وهو النظام الذي التزمت نيبال بأن تضع تحت الطلب ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ من الجنود و ٢٠٠ من مراقبي الشرطة. وينبغي الاستمرار في العمل على إنشاء فريق للمقر بطريقة تتسم بالشفافية وتشمل جميع الدول الأعضاء المهمة بالأمر، وخاصة البلدان المساهمة بقوات. ونعتقد أنه ينبغي تكوينه من موظفين تعينهم الأمم المتحدة.

وللأسف تعاني الأمم المتحدة من أزمة مالية مزمنة، تعرقل بصورة خطيرة قدرة المنظمة على أداء مهامها أداء حسنا. وعلى الرغم من الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة على مدار السنة، لا تزال الصحة المالية لمنظمتنا غير مستقرة، ويكاد تمويل الميزانية العادية من حساب حفظ السلام يصبح القاعدة بدلا من الاستثناء. وإن الاستمرار في هذه الممارسة، التي ينجم عنها دائما تأخير السداد للبلدان المساهمة بقوات، سيعود بالضرر على قدرة الانتشار السريع المتوقعة من الأمم المتحدة. إن قدرة الأمم المتحدة على تخطيط بعثات حفظ السلام وتنفيذها ستقوض بدرجة كبيرة إذا استمرت الأزمة المالية

بمدى إسهام الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين.

وبعد ذلك، أود التأكيد على أنه لا ينبغي لتوسيع أو إصلاح مجلس الأمن، وهو الأداة الرئيسية للمجتمع الدولي في ميدان الأمن الجماعي، أن ينتقص بحال من الأحوال من قدرته على اتخاذ تدابير سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين.

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية في أعقاب جولة أوروغواي يبين بجلاء أنه لا يمكن لأي بلد أن يغفل عملية العولمة التي تكتسب زخماً هائلاً. وفي الوقت ذاته، لم ينجح تسريع عملية التكامل الاقتصادي العالمي في تضييق الهوة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. فالحالة الاقتصادية في العديد من بلدان أفريقيا وأقل البلدان نمواً تزداد تدهوراً، ويجري تهميش هذه البلدان بسبب الظروف غير المؤاتية السائدة في الأسواق العالمية للتجارة بمنتجاتها المعدة للتصدير. وبالإضافة إلى ذلك، لا تمتلك تلك البلدان القدرة الوطنية في مجال التكنولوجيا والقدرة على تطوير المنتجات كما أنها تواجه حواجز من التعريفات الجمركية وغير الجمركية تعترض سبيل صادراتها إلى الخارج.

إن الحالة في البلدان النامية غير الساحلية التي هي من بين أقل البلدان نمواً تزداد تفاقمًا بسبب ارتفاع التكاليف المتصلة بإنتاج ونقل سلعتها القابلة للتصدير والصعوبة التي تواجهها في الحفاظ على مواعيد التسليم المشددة التي تتطلبها الأسواق العالمية. ونظراً لعدم وجود منفذ مباشر إلى البحر، وفي ضوء الافتقار إلى قاعدة سوقية كبيرة داخل حدودها، فإن هذه البلدان غير الساحلية لا تستطيع تقديم أية مزايا نسبية، وهي مزايا ضرورية للغاية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي. ويتمثل الحد الأدنى من المتطلبات في الحصول على موارد مالية إضافية ونقل التكنولوجيا الملائمة، بالاقتران مع تدابير ملموسة للتعويض عن هذه العوائق في طبيعته النظام. ونحن نتوقع من الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة أن يراعي هذا الواقع وأن يضمن إعطاء منتجات أقل البلدان نمواً فرصة غير مقيدة للوصول بحرية إلى الأسواق العالمية من أجل تسهيل دمج هذه البلدان في عملية تحرير الاقتصاد العالمي وعولمته.

من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في قضية نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار العالمي للأسلحة النووية. ويحدونا وطيد الأمل في تكثيف الجهود في الشرق الأوسط وفي منطقتنا في جنوب آسيا كيما يصبح هدف إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية واقعا في هاتين المنطقتين أيضاً.

ونرى أن جهودنا الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح الكامل يجب أن ترافقها جهود لتحقيق عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولذلك فإننا نؤيد بالكامل التدابير الرامية إلى فرض حظر تام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من الأسلحة اللاإنسانية، بما في ذلك إنتاج وبيع وتصدير الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، يسرني أن أقول إن نيبال وصلت الآن إلى المرحلة الأخيرة من استكمال العملية الدستورية اللازمة للتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي وقعنا عليها بالفعل.

وبوصفنا البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، يود وفدي أن يؤكد على الحاجة إلى ترتيبات دستورية لتعزيز الحملة العالمية لنزع السلاح. ويسهم مركز كاتماندو في الحوار الدولي والإقليمي ودون الإقليمي الرامي إلى تحقيق الشفافية وبناء الثقة في ميداني نزع السلاح والأمن.

ويلاحظ الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال الأمم المتحدة أن السنة الماضية شهدت جهوداً عازماً من قبل المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير لإنهاء آفة الإرهاب. وأود أن أؤكد من جديد التزام نيبال بالإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، الذي اعتمده الجمعية العامة قبل عامين.

ويعتبر إصلاح مجلس الأمن ضرورياً لجعل هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة معبراً بصورة أفضل عن الواقع المعاصر. ونحن نوافق على القول بأن أي توسيع لمجلس الأمن يجب أن يراعي مصالح وشواغل الجزء الأكبر من الأعضاء لمعالجة الخلل القائم حالياً والتمثيل غير الطبيعي. وفي رأينا، ينبغي لأي صيغة للتوسيع أن تراعي مسألة التمثيل العالمي المنصف. وينبغي الاسترشاد في انتقاء الأعضاء في مجلس الأمن الموسع

بنشاط وتفان مجددين. ويجب أن يحظى القضاء على الفقر بالأولوية في جدول أعمال جميع مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف.

وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للأمين العام على مبادرته بأن يتم، من خلال لجنة التنسيق الإدارية، إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات للإشراف على التنفيذ المترابط من قبل منظومة الأمم المتحدة لمختلف القضايا المشتركة بين القطاعات التي شملتها المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة. ومما يثلج الصدر أن إحدى فرق العمل، وهي فرقة العمل المعنية بإيجاد بيئة تمكينية، يرأسها البنك الدولي. ونحن نتطلع إلى تقارير فرق العمل التي يتوقع أن تقدم في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

ونحن واثقون من أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن إعلان ريو، التي ستعقد في حزيران/يونيه العام القادم ستنجح في تحقيق هدف الحصول على مصادر جديدة وإضافية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونحث البلدان المتقدمة النمو على احترام الالتزامات التي ارتبطت بها فسي المؤتمرات الدولية الرئيسية، بما فيها المؤتمرات التي عقدت في ريو والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين واسطنبول. ونحن نشعر بقلق شديد لانخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، لا سيما المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

ويسعدنا أن نلاحظ دخول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ حيز النفاذ وأن تنفيذها يتم بفعالية. ويساورنا في الوقت نفسه القلق بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي، التي لم يصادق عليها العديد من البلدان. ويسرني بشكل خاص أن أعلن أن برلمان نيبال قد صادق بالفعل على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر.

ونحن نتقيد بشكل راسخ بالالتزام المنبثق عن الميثاق بتشجيع وحماية حقوق الإنسان الأساسية للجميع، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ويتابع وفدي عن كذب المفاوضات الدائرة في الفريق العامل التابع للجنة الثالثة، الذي أنشئ للإشراف على توصيات إعلان وبرنامج عمل فيينا.

وتشهد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بقلق بالغ، الانخفاض الحاد في موارد أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم هذه الوكالات المعزز أكثر من أي وقت مضى، لأن معظم هذه البلدان استهل إصلاحات بعيدة الأثر. وفي غياب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتاح للعديد من البلدان النامية، فإن أقل البلدان نمواً التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية العمرانية والموارد المادية لم يبق لها مكان تتجه إليه. وما تبذله أجهزة منظومة الأمم المتحدة التي توفر مساعدة تقنية واستشارية لأقل البلدان نمواً، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من جهود يجب أن تستكملها مؤسسات بريتون وودز ومؤسسات التمويل الإقليمية على نحو واف لوقف تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً، وعكس اتجاه هذا التدهور.

إن ما حظينا به من تضامن في مجال الدعم من جانب ممثلي حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ أثناء الاجتماع الوزاري الذي عقدته مؤخراً أقل البلدان نمواً لهو تعبير عن فهم مسؤولية المجتمع الدولي تجاه أقل البلدان نمواً، والتسليم بها. ونحن على ثقة من أن تأكيد قادة مجموعة الدول السبع في مؤتمر قمة ليون بشأن ضرورة مساعدة أقل البلدان نمواً ودمجها في الاقتصاد العالمي سوف تسانده إجراءات ملموسة.

إن التعاون بين بلدان الجنوب عنصر هام آخر من عناصر التعاون الاقتصادي الدولي ينبغي مواصلة استقصائه وتشجيعه. كما أن حكومة كوستاريكا تستحق شكرنا على عرضها السخي استضافة مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتمويل والتجارة والاستثمار، في كانون الثاني/يناير من العام القادم.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تدهور الظروف الاقتصادية لعدد أكبر فأكثر من الشعوب، لا سيما شعوب البلدان النامية، الذين يبلغ تعدادهم الآن ١,٣ بليون نسمة يعيشون في فقر. وإعلان عام ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، ابتداءً من عام ١٩٩٧، يجب أن ينظر إليهما بجدية ليتسنى القضاء على الفقر

من بوتان من خلال مناقشات بين الطرفين وتناهم متبادل.

وكجزء هام من سياستنا العامة للسلم والتعاون والصداقة مع جميع بلدان العالم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم الانحياز، تأخذ نيبال بسياسة تعزيز التعاون والتفاهم الإقليميين تحت مظلة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الرابطة. وتشارك بلدان الرابطة السبعة في مختلف ميادين التعاون، بما فيها قمع الارهاب وإساءة استعمال المخدرات والحفاظ على البيئة وتخفيف حدة الفقر وتعزيز التجارة الإقليمية. والحقيقة التي لا تنكر هي أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي متخلفة عن ترتيبات التعاون الإقليمي المماثلة الأخرى، ولكن بلدان الرابطة، ولا سيما نيبال، مثابرة في تصميمها على إنماء إعادة التعاون والتفاهم والسلام بين الشركاء في جنوب آسيا، واستحداث تدابير محددة في هذه الميادين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

وقد كان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة معلما هاما في إعادة التأكيد على الحقوق المتساوية للمرأة، وركز المؤتمر اهتمامنا على الجانب الهام لمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في أنشطة التنمية. ونحن في نيبال جادون في تنفيذ النتائج التي تمخض عنها ذلك المؤتمر، بأن أنشأنا في البداية وزارة مستقلة للمرأة والرعاية الاجتماعية.

إن النزاع السياسي والصراعات الإثنية وإنكار حقوق الانسان الأساسية في أماكن عديدة من العالم أسفرت عن تدفق عدد كبير من اللاجئين، معظمهم من النساء والأطفال. ونحن نعرب عن تقديرنا للمفوضة السامية لشؤون اللاجئين على جهودها المستمرة التي لا تكل والتي بذلتها للعناية باللاجئين في جميع أنحاء العالم، على الرغم من الموارد المحدودة التي تحت تصرفها. كما أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يستحق ثناءنا الخاص لتقديمه الغذاء والخدمات الأخرى الضرورية لحوالي ١٠٠ ألف لاجئ في مخيمات مقامة في شرقي نيبال. وتؤيد حكومة صاحب الجلالة حق كل لاجئ في العودة إلى بلده بأمان وكرامة. وستبذل الحكومة كل جهد لحل مشكلة اللاجئين